الأمم المتحدة

A/80/99

الجمعية العامة

Distr.: General
7 July 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 84 من جدول الأعمال المؤقت*

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدّم عملا بقرار الجمعية العامة 126/79، معلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون وتوطيدها على الصعيدين الوطني والدولي وعن تنسيق المساعدة المقدّمة من الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون في الفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025.

* A/80/150.

090725 250625 25-09507 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير معلومات عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وفقا للفقرة 5 من قرار الجمعية العامة 128/63، ويتناول على نحو متوازن الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون على نحو ما طُلب في الفقرة 17 من قرار الجمعية العامة 126/79.

ثانيا - أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون

موضع التركيز

الالتزامات المتعلقة بسيادة القانون في ميثاق المستقبل

2 - اعتمدت الجمعية العامة ميثاق المستقبل، بما في ذلك التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة، في 22 أيلول/سبتمبر 2024 (القرار 1/79) لتعزيز التعاون العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويؤكد الميثاق من جديد التزام الدول الأعضاء الثابت بالعمل وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ويسعى إلى إعادة تنشيط النظام المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات واغتنام الفرص المتاحة في الوقت الراهن وفي المستقبل.

3 - وقد أُدمجت سيادة القانون في جميع أجزاء الميثاق، وتم التأكيد على أهميتها في الإجراءات 7 و 13 و 17 و 46 المضمنة فيه. ويؤكد الميثاق كذلك على أهمية سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني، مع الاعتراف بالترابط بين السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر أنه تمشيا مع دعوة الميثاق إلى تعزيز سيادة القانون وتطوير الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، إلى جانب الحاجة إلى بناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، تعهدت الدول الأعضاء في الميثاق بالوفاء بالتزامها بالامتثال لقرارات محكمة العدل الدولية في أي قضية تكون طرفا فيها والتمسك بولايتها.

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة

4 - دعت الجمعية العامة، في قرارها 126/79، الدول الأعضاء إلى تركيز تعليقاتها خلال مناقشة اللجنة السادسة على الموضوع الفرعي المعنون "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة"، في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بسيادة القانون.

5 - وقد اضطلعت المنظمة منذ إنشائها بدور أساسي في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وفي السنوات الثمانين الماضية، ساعدت في وضع معاهدات متعددة الأطراف تغطي مجالات الاهتمام العالمي، بما في ذلك حقوق الإنسان ونزع السلاح والمسائل الجنائية وقانون البحار وحماية البيئة. ويعمل الأمين العام بصفته الوديع لما يربو على 600 من تلك المعاهدات. ومنذ عام 1947، نظرت محكمة العدل الدولية في 200 قضية شملت كلا من المنازعات بين الدول وطلبات الفتاوى في المسائل القانونية. وبذلك، أدت المحكمة دورا فعالا في تنفيذ القانون الدولي وتعزيزه وتوطيد سيادة القانون على المستوى الدولي. وبالمثل، قدمت لجنة القانون الدولي، التي أنشئت في عام 1947، إسهامات كبيرة في القانون الدولي، بدءا من مشاريع المواد المتعلقة بقانون المعاهدات (1966) إلى ما صدر أخيرا من مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالة الكوارث (2016) وبمنع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها (2019).

6 - أما على الصعيد الوطني، فتقدم الأمم المتحدة المساعدة في مجال سيادة القانون في أكثر من 150 دولة عضوا في جميع مناطق العالم. وتتم هذه الأنشطة في جميع السياقات، بما في ذلك التنمية والهشاشة والنزاعات وبناء السلام (انظر A/66/133، الفقرة 2). وتشمل مجالات الدعم الواسعة تيسير الوصول إلى العدالة، والأمن والإصلاحيات، والمساعدة الدستورية، والعدالة الانتقالية، والفساد، والمخدرات والجريمة، والإرهاب.

7 - وتُظهر هذه المبادرات، وكثير غيرها، أهمية سيادة القانون التي وردت بإيجاز في إعلان عام 2012 للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (القرار 1/67). وجاء في ذلك الإعلان أن الدول الأعضاء أعادت تأكيد التزامها بسيادة القانون وأهميتها البالغة في النهوض بالحوار السياسي والتعاون بين جميع الدول وإحراز التقدم فيما يتعلق بركائز الأمم المتحدة الأساسية الثلاث، وهي السلام والأمن الدوليان وحقوق الإنسان والتنمية. واتفقت على أنها يجب أن تسترشد في ما تبذله جميعا من جهود في سياق التصدي للتحديات واغتنام الفرص الناشئة عن التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكثيرة المعقدة التي تشهدها بسيادة القانون، حيث إنها عماد العلاقات الودية والمنصفة بين الدول والأساس الذي تبنى عليه المجتمعات العادلة المنصفة.

ألف - تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني

8 - يقدّم هذا الفرع أمثلة على برامج المساعدة في مجال سيادة القانون على الصعيد الوطني التي نُفذت بناء على طلب الدول الأعضاء.

1 - النهوض بالأمن والعدالة

إقامة مؤسسات للعدالة والأمن تكون فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة

9 - عملت المنظمة مع شركاء متنوعين لدعم الأنشطة المتعلقة بالمؤسسات الفعالة والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة، وذلك استجابة للاحتياجات المحلية.

10 - ففي شيلي، قدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية في مجال إصلاح جهاز الشرطة، من خلال تقاسم أفضل الممارسات الدولية، وتحديث المعايير القانونية وتعزيز القدرات في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك عن طريق دعم تنفيذ خدمة إعادة الإدماج الاجتماعي للأحداث التي تركز على الرعاية البديلة في المؤسسات.

11 - وفي سياق النزاع المتصاعد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومة لتعزيز حماية سلطات سلك القضاء والسجون ولتأمين الملفات القضائية وسجلات السجون بهدف منع إتلافها أو ضياعها. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة أيضا للحكومة في مجال تخفيف اكتظاظ السجون، ونقل السجناء الشديدي الخطورة، وحماية السجناء من المستضعفين، لا سيما النساء والأطفال المخالفين للقانون.

12 - وفي جيبوتي، دعمت المنظمة عملية إعداد مدونة أخلاقيات للقضاة وكتبة المحاكم لتعزيز المساءلة القضائية، وساعدت في تصميم نظام معلومات إحصائية يعمل بكامل وظائفه سيعزز الشفافية والرقابة والإدارة الفعالة للمحاكم بمجرد تنفيذه.

13 - وفي إندونيسيا، أجرت المنظمة دراسات عن مبادئ العدالة الإصلاحية بالنظر إلى التعديل الجديد للقانون الجنائي للبلد الذي ركز على الانتقال من التدابير العقابية إلى التدابير الإصلاحية في نظام العدالة الجنائية. وساهمت المنظمة أيضا في وضع القانون الجنائي الجديد في البلد.

14 - وفي موزامبيق، أنشأت المنظمة منصة مخصصة للتعاون بين قطاع العدالة الجنائية والقطاع الخاص. وأدى ذلك إلى تقليل زمن الاستجابة لطلبات الحصول على البيانات من قبل قطاع العدالة الجنائية من ثلاثة أشهر في بعض الحالات إلى 48 ساعة، مما مكّن المحققين والمدعين العامين من إعداد القضايا على وجه السرعة وزيادة احتمال نجاح الإدانات.

15 - وواصلت الأمم المتحدة دعم وضع الإطار القانوني للصومال من خلال تقديم المشورة بشأن صياغة قوانين الشرطة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون قوة الشرطة الصومالية، الذي أحيل إلى البرلمان الفيدرالي للنظر فيه. ودعمت الأمم المتحدة أيضا عملية وضع أول خطة استراتيجية وطنية لقطاع العدالة في البلد، وقد أعلن بدء تنفيذها رسميا رئيس الوزراء في 7 كانون الأول/ديسمبر.

16 - ويمثل التقدم السريع للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرقمية ذات الصلة تحديات وفرصا في الآن نفسه بالنسبة لنظم العدالة الجنائية[1]. واستهلت الأمم المتحدة منهجا تدريبيا متخصصا بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون، جرى تجريبه مع الوكالات الوطنية في منطقة البحر الكاريبي والمنطقة العربية وأوروبا.

17 - ودعمت الأمم المتحدة عملية وضع أطر استراتيجية للأمن الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.

18 - وقدمت الأمم المتحدة التوجيه والدعم لسلطات الإصلاحيات في تايلند وناميبيا من أجل الاستخدام المسؤول لتكنولوجيات إعادة التأهيل الرقمي في نظم العدالة الجنائية، وذلك لمواءمة السياسات والتشريعات الوطنية مع معايير حقوق الإنسان.

الأمن ومنع الجريمة والحد من العنف المسلح

19 - واصلت المنظمة جهودها لمساعدة الدول الأعضاء في منع الجريمة والحد من العنف المسلح وتعزيز الأمن البشري.

20 - وفي إكوادور، عززت السلطات الوطنية والمحلية، بالتعاون مع المجتمع المدني، قدراتها على التصدي للعنف المتصاعد ومنع النزاعات الاجتماعية، بدعم من الأمم المتحدة. وعلى مستوى البلديات، وضعت أكثر من 40 حكومة محلية خططا أمنية باستخدام منهجية تشاركية أُعدت بالشراكة مع الأمم المتحدة وتعطي الأولوية للتماسك الاجتماعي.

21 - وبدعم من الأمم المتحدة، عزز مشروع "الطريق الآمن" (Ruta Segura) قدرة 231 من أفراد المجتمع المحلي وقادته في واحدة من أكثر المناطق غير الآمنة في المكسيك على وضع استراتيجية تساهم

(1) انظر الرابط: https://unicri.org/sites/default/files/2024-11/Public-Perceptions-Police-Use-Artificial-Intelligence.pdf.

في منع الجريمة والحد من العنف. وأدى ذلك إلى إنشاء آلية حوكمة مجتمعية وإعادة تنشيط الأماكن العامة التي حُدد أنها تسجل معدلات جريمة عالية.

22 - ونفّذت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، بالتعاون مع الأمم المتحدة، عملية شملت 116 بلدا في الفترة من 29 أيلول/سبتمبر إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أسفرت عن إنقاذ 222 3 ضحية محتملة للاتجار بالبشر وتحديد هوية 793 17 مهاجرا غير شرعي. وخلال هذه العملية، جمعت الأمم المتحدة في مقدونيا الشمالية موظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين من جنوب شرق أوروبا لتيسير تحديد الحالات والتعاون القضائي عبر الحدود وكفالة تنسيق عمليات الاستجابة لمكافحة الاتجار بالبشر.

23 - وساعدت المنظمة في تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية في 18 بلدا، وعززت قدرات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية في 23 بلدا على الكشف عن حالات الاتجار بالأسلحة النارية وأشكال الجريمة ذات الصلة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها، وجمعت بيانات عن تدفقات الأسلحة غير المشروعة، وجمعت بين أكثر من 500 من الأخصائيين الممارسين لتعطيل نشاط الاتجار بالأسلحة النارية في منطقة الساحل.

24 - ومن خلال مبادرة "كيان إنقاذ الأرواح"، دعمت الأمم المتحدة أنشطة تحديد الأسلحة الصغيرة والحد من العنف المسلح التي تقودها الحكومات في بابوا غينيا الجديدة وبنما وجامايكا وغانا وقيرغيزستان وهندوراس.

تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

25 - يجري إحراز تقدم على الصعيد العالمي نحو كفالة تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة من خلال مبادرات واسعة النطاق تدعمها المنظمة، وذلك على النحو المبين أدناه.

26 - ففي بنغلاديش، واصلت المنظمة دعم نشر الآلية شبه الرسمية لتسوية المنازعات، أو المحاكم القروية، وهو ما يوفر العدالة بشكل ميسور التكلفة وبطريقة متاحة للسكان في المناطق الريفية، ويحول دون تحول المنازعات إلى نزاعات عنيفة.

27 - ودعمت الأمم المتحدة اجتماع فريق الخبراء المعني بتكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة في البرازيل، الذي ضم ممثلين من 30 دولة عضوا من الأمريكتين وأفريقيا وآسيا وأوروبا، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة 227/78. وناقش الخبراء مجموعة واسعة من المواضيع والتدابير ذات الصلة بكفالة تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة في سياق العدالة الجنائية، واعتمدوا توصيات عملية بشأن السياسات.

28 - وفي جنوب السودان، دعمت المنظمة نشر محاكم متنقلة في المناطق النائية، بعضها نُشر لأول مرة منذ استقلال البلد، وهو ما سمح بمعالجة أكثر من 267 قضية.

29 - وفي المغرب، دعمت المنظمة عملية وضع وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للسلطة القضائية، وهو ما ساعد على تقليل عدد القضايا المتراكمة وتحسين الكفاءة بشكل عام. وجرى أيضا توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية لتشمل المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات، مع التركيز بشكل خاص على زيادة تيسير الوصول إلى المعلومات عن طريق المحتوى المتعدد اللغات ولغة الإشارة.

30 - وفي ناميبيا، نظمت الأمم المتحدة حلقة عمل إقليمية بشأن تعزيز تكافؤ فرص حصول الجميع على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأوصت حلقة العمل هذه بإجراءات لمساعدة المجتمعات الناقصة الخدمات على التعامل بفعالية مع نظام العدالة.

31 - وفي الفلبين، نهضت الأمم المتحدة بجهود التنسيق في قطاع العدالة، واعتمدت نظاما للإدارة الآلية للقضايا بغية الحد من تراكم القضايا في المحاكم وتقليص مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة، وعملت على زيادة فرص وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة.

32 - ودعمت المنظمة إنشاء نظام المساعدة القانونية الوطني في طاجيكستان، والذي أصبح ممولا بالكامل من الحكومة الوطنية في عام 2024. ومع وجود 55 مركزا للمساعدة القانونية تعمل في جميع أنحاء البلد، أمكن تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة وقُدمت المساعدة القانونية المجانية إلى أكثر من 841 11 شخصا.

33 - وأجرت الأمم المتحدة أيضا سلسلة من الحوارات الاستراتيجية في بلدان جنوب شرق آسيا، بما في ذلك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا، ركزت على الوصول إلى العدالة والإجراءات الجنائية وإجراءات المحاكم والمساعدة القانونية والدفاع، بالإضافة إلى عمل النيابة العامة والقضاء عموما. وأسفرت الحوارات عن توصيات لتعزيز مؤسسات وآليات العدالة الجنائية والنهوض بإمكانية الوصول إلى العدالة. واستنادا إلى نتائج الحوارات الاستراتيجية، تعمل المنظمة على تقديم الدعم إلى فييت نام في وضع قانون جديد بشأن العدالة للقاصرين، بالتعاون مع محكمة الشعب العليا.

34 - وواصلت الأمم المتحدة العمل على معالجة مشكلة انعدام الجنسية. فقد أقر مجلس الشيوخ الماليزي مشروع قانون تعديل دستوري يسمح للمرأة الماليزية بمنح الجنسية لأطفالها المولودين في الخارج، وهو ما يعطي المرأة نفس حقوق الرجل فيما يتعلق بمنح الجنسية للأطفال. وعدل الجبل الأسود قانونه الخاص بالمساعدة القانونية المجانية لتوسيع نطاق التغطية ليشمل الأفراد الذين يطلبون الاعتراف بوضعهم كعديمي الجنسية. وقامت تركمانستان بتسوية جميع حالات انعدام الجنسية المعروفة داخل أراضيها، لتصبح ثاني دولة تقوم بذلك، بعد أن منحت الجنسية لأكثر من 000 32 فرد، بمن فيهم اللاجئون وعديمو الجنسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، أُطلق رسميا التحالف العالمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية، وهي منصة لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى معالجة مشكلة انعدام الجنسية.

الأمن والعدالة للنساء والفتيات

35 - تحرم القوانين التمييزية المرأة من المساواة في الحقوق والفرص، وتستبعدها من التمتع بفوائد التنمية، وتؤثر سلبا على قدرتها على الوصول إلى العدالة. وبالتالي، فإن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات على نطاق النظام القانوني أمر تحتمه حقوق الإنسان وأولوية رئيسية للأمم المتحدة.

36 - ففي أفغانستان، دعت الأمم المتحدة إلى تيسير الوصول إلى العدالة ومشاركة المرأة في نظام العدالة التابع لسلطات الأمر الواقع، في ظل استمرار القيود والسياسات والممارسات التمييزية ضد النساء والفتيات. فعلى عكس الرجال، يُحظر على محاميات الدفاع الحصول على تراخيص لممارسة مهنة المحاماة. وعقب أعمال الدعوة التي قامت بها الأمم المتحدة، سمح بعض القضاة التابعين لسلطات الأمر الواقع لمحاميات الدفاع غير المرخص لهن بتمثيل موكليهن في قضايا مدنية مختارة.

37 - وفي ناورو، تعاونت المنظمة مع الشرطة لتعزيز الاستجابة لحالات العنف العائلي والتحقيق فيها، بما في ذلك حالات العنف الجنسي. وأدى هذا التعاون إلى إعداد عملية تخطيط مكونة من تسع خطوات للتحقيق في حالات العنف الجنسي وتقييم الوحدة المعنية بالعنف العائلي.

38 - وفي صربيا، زودت المنظمة 137 من الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة والأخصائيين الاجتماعيين بالمهارات اللازمة للاستجابة بفعالية لحالات العنف الجنسي ضد المرأة ومعالجتها.

39 - وفي اليمن، دعمت المنظمة جهود تقديم المساعدة القانونية إلى 261 امرأة محتجزة و 41 طفلا محرومين من الحرية مع أمهاتهم. وفي الوقت الذي تتواصل فيه جهود الدعوة للتدابير غير الاحتجازية، جرى توسيع الحيز المخصص للنساء والأطفال، وشمل كمثال على ذلك وحدتين للتقاضي خاصتين بالنساء في المحاكم المحلية، ومركزا للخدمات الصحية داخل أحد السجون، وملجأين للنساء المستضعفات. وقامت المنظمة أيضا بتمكين الفرق التي تقودها النساء، والتي تتألف من قيادات مجتمعية نسائية ومحاميات عالجن 200 1 من القضايا بواسطة السبل البديلة لتسوية المنازعات بالشراكة مع السلطات الأمنية والقضائية.

40 - وفي عام 2024، دعمت الأمم المتحدة عمليات اعتماد أو تنقيح 77 من القوانين الوطنية والمحلية التي تتناول مسألة العنف ضد المرأة ومشاركة المرأة في الحياة السياسية وإدماجها الاقتصادي. ويشمل ذلك إدخال تعديلات على قانون العدالة الانتقالية في نيبال، وحظر زواج الأطفال في سيراليون، واعتماد حصة 30 في المائة لتمثيل المرأة في البرلمان في الصومال. وسُنّت أيضا الحماية القانونية من العنف ضد النساء والفتيات في ألبانيا والمكسيك وهندوراس.

الأمن والعدالة للأطفال

41 - واصلت الأمم المتحدة كفالة الأمن والعدالة للأطفال من خلال الاستراتيجيات الوطنية المنسقة والإصلاحات القانونية، بوصفها مكونات أساسية لعمليات الاستجابة الشاملة لحماية الطفل.

42 - وشاركت المنظمة في عقد أول مؤتمر وزاري عالمي بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال، في بوغوتا، أسفر عن مستوى غير مسبوق من الالتزام بإنهاء العنف ضد الأطفال، حيث أعلنت 110 من الدول الأعضاء عن تعهدات لحماية الأطفال.

43 - وفي البرازيل، دعمت الأمم المتحدة وضع أول استراتيجية وطنية في البلد تهدف إلى إنهاء العنف ضد الأطفال. وجمعت المبادرة بين القطاعات الرئيسية، بما في ذلك القضاء والقطاع الخاص، لحماية الأطفال من الجريمة والمخدرات والعنف، بما يسهم في تحسين أطر حماية الطفل.

44 - وفي فييت نام، أدى وضع قانون جديد بشأن العدالة للأطفال بالتعاون مع الأمم المتحدة، في جملة إصلاحات أخرى، إلى تحسين الحماية القضائية للأطفال.

45 - وأعدت الأمم المتحدة موجزا للدعوة في مجال معالجة مسألة حرمان الأطفال من الحرية في سياق إقامة العدل[2]، وتعزيز استخدام التدابير البديلة، مثل التحويل إلى خارج النظام القضائي والعدالة الإصلاحية،

(2) انظر الرابط: www.unicef.org/documents/deprivation-liberty-administration-justice#:~:text=This%20advocacy%20brief%20has%20been%20endorsed%20by%20the,and%20the%20key%20actions%20needed%20to%20address%20it.

وموجزا للدعوة في مجال إنهاء احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بالهجرة[3]. وأعدت المنظمة أيضا ورقة عمل عن العنف المسلح والبرمجة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[4].

46 - ودعمت الأمم المتحدة 156 بلدا في تعزيز نظم العدالة المتخصصة للأطفال وحماية الأطفال من الاحتجاز من خلال تحويلهم إلى خارج نظم العدالة الرسمية واعتماد التدابير غير الاحتجازية وفقا للمعايير الدولية، بما في ذلك في أوكرانيا وغينيا ولبنان وهندوراس.

47 - وواصلت الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ التشريعات التي تحمي الأطفال من الاعتداء والانتهاك الجنسيين، بسبل منها التكنولوجيا. وأصدرت أيضا موجزا سياساتيا للدول الأعضاء بشأن حماية الأطفال من العنف والاستغلال في الفضاء الرقمي[5].

الأمن والعدالة للضحايا

48 - تدعم الأمم المتحدة مراكز المساعدة القانونية والخدمات المتخصصة لضحايا الجريمة والعنف بهدف كفالة حصول الضحايا على الحماية اللازمة، بما في ذلك المساعدة القانونية، بما يتناسب مع احتياجاتهم ولتحسين إمكانية وصولهم إلى العدالة والتمتع بالسلامة.

49 - وعملت المنظمة على تعزيز أعمال ضبط الأمن المستجيبة لاحتياجات المجتمع من خلال إنشاء خدمات من هذا القبيل في باكستان وطاجيكستان. وفي مصر، دعمت المنظمة إنشاء ركن آمن في محكمة شرق الإسكندرية، وهو ما مكن الضحايا من النساء من الوصول إلى خدمات العدالة في بيئة أكثر أمانا، وبالتالي قلل من خطر تعرضهن للإيذاء الثانوي وعزز حمايتهن من التهديدات.

50 - وواصلت الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في جنوب شرق آسيا في تعزيز آلياتها القائمة لتحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم ومساعدتهم. وتعمل المنظمة أيضا على الحد من العوائق التي لا يزال الضحايا يواجهونها عند التعامل مع نظام العدالة الجنائية، وذلك بالدعوة إلى توسيع نطاق مبدأ عدم المعاقبة وإدخال تعديلات تشريعية وبناء نظام قوي لمقدمي المساعدة القانونية. ونتيجة للمنتجات المعرفية المختلفة التي أعدتها الأمم المتحدة[6]، طورت الحكومات والشركاء في إنفاذ القانون في جنوب شرق آسيا من فهمهم للمسائل المتعلقة بحقوق الضحايا في سياق المشهد المتطور للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك بهدف تعزيز آليات الوقاية والتصدي على المستويين العملياتي والتشريعي.

(3) انظر الرابط: www.unicef.org/documents/advocacy-brief-end-immigration-detention-children.

(4) انظر الرابط: www.unicef.org/lac/media/50156/file/Armed%20Violence%20Working%20Paper%20-%20English.pdf.pdf.

(5) انظر الرابط: www.unicef.org/media/164421/file/Policy%20brief_Protecting%20children%20from%20violence%20in%20the%20digital%20environment.pdf.pdf.

(6) انظر الروابط: www.unodc.org/roseap/uploads/documents/Publications/2024/Casino_Underground_Banking_Report_2024.pdf؛ و www.unodc.org/roseap/uploads/documents/Publications/2024/TOC_Convergence_Report_2024.pdf؛ و www.unodc.org/roseap/uploads/documents/Publications/2023/TiP_for_FC_Policy_Report.pdf.

51 - وعززت الأمم المتحدة آليات دعم الضحايا في بوركينا فاسو من خلال وضع خريطة طريق لدعم ضحايا الإرهاب وإعداد كتيب عن الدعم النفسي. وفي الفلبين ونيجيريا، قدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية لتعزيز تدابير الحماية التشريعية الوطنية لضحايا الإرهاب والناجين منه.

52 - وكنتيجة للمشروع الذي اضطلعت به المنظمة في العراق بشأن تعزيز المساءلة واستجابات العدالة الجنائية ودعم ضحايا الإرهاب، قررت حكومة العراق إنشاء جمعية وطنية للضحايا تكون بمثابة منبر لمساعدة ضحايا الإرهاب على المدى الطويل.

53 - وتؤثر الجريمة السيبرانية بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الضعيفة، لا سيما النساء والفتيات. وركزت دراسة للأمم المتحدة على أوغندا وجنوب أفريقيا وسيراليون وناميبيا في استكشافها للعوائق التي تحول دون وصول ضحايا الجرائم السيبرانية إلى العدالة، وحددت الثغرات وسبل تعزيز الوصول إلى العدالة في العصر الرقمي.

إمكانية الوصول إلى العدالة في حالات النزوح القسري

54 - واصلت المنظمة معالجة مجموعة من المسائل الخاصة بالأشخاص في حالات النزوح القسري وانعدام الجنسية، شملت مسائل تتعلق بالحصول على تصاريح الإقامة وتجديدها، ووثائق التسجيل المدني، مثل التسجيل المتأخر للمواليد، ووثائق إثبات الهوية، وكلها أمور أساسية لتحقيق الوصول الفعال إلى العدالة. وواصلت المنظمة أيضا رصد وتقديم الدعم القانوني وغيره من أشكال الدعم لمنع تعرض الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية للإعادة القسرية والاحتجاز التعسفي وحمايتهم منهما.

55 - وعززت الأمم المتحدة إمكانية وصول الأطفال النازحين إلى العدالة من خلال التصدي للمخاطر المتصلة بالحماية وكفالة دعم حقوق الأطفال النازحين الذين تعرضوا للعنف والاستغلال وسوء المعاملة. فعلى سبيل المثال، قدمت المنظمة المساعدة، بالشراكة مع لجنة هلسنكي البلغارية، إلى أكثر من 600 5 طفل غير مصحوبين بذويهم في الوقت المناسب فيما يتعلق بتحديد هوياتهم، والإفراج عنهم من مراكز احتجاز المهاجرين، وتزويدهم بالمعلومات والمساعدة القانونية، وتوفير الدعم لِلمّ شملهم مع أسرهم.

56 - وفي جمهورية مولدوفا، وبالشراكة مع المجتمع المدني، ساعدت المنظمة في توسيع نطاق وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة. فقد استفاد أكثر من 300 6 شخص، من بينهم لاجئون، من الاستشارات القانونية والمساعدة والمعلومات لمعالجة الاحتياجات والمظالم القانونية الملحة.

توفير السلامة والأمن للأخصائيين الممارسين في نظام العدالة

57 - يعد دعم سلامة وأمن الأخصائيين الممارسين في نظام العدالة عنصرا حيويا في أي إطار قضائي قوي. وقد دعمت الأمم المتحدة رابطة المدّعين العامين الإيبيرية الأمريكية بإصدار دليلها لأفضل الممارسات في مجال حماية المدعين العامين وإنشاء آلية للتنفيذ.

58 - وفي غواتيمالا، واصلت الأمم المتحدة توثيق حالات تجريم القائمين على العدالة الذين حققوا مع أفراد وأدانوهم بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، ووضعت أدوات لحماية ودعم من يوجد منهم في المنفى، بما في ذلك تقديم المشورة لهم بشأن عرض قضاياهم أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

59 - وفي قيرغيزستان، قدمت الأمم المتحدة تدريبا في مجال الأمن لفائدة 27 من موظفي السجون ومفوضي الاختبار العاملين في الخطوط الأمامية، وهو ما عزز قدرات موظفي السجون على تحديد السجناء الشديدي الخطورة والتعامل معهم، وحسّن التنسيق بين موظفي الأمن والخدمات النفسية.

2 - دعم الجهود الرامية إلى الحد بقدر كبير من الفساد والجرائم المالية الأخرى

60 - تبقى الجهود المبذولة لمكافحة الفساد والجرائم المالية أمرا بالغ الأهمية لتعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. وقد دعمت الأمم المتحدة الدول الأعضاء في تعزيز أطرها القانونية وقدراتها في مجالي التحقيق والتعاون الدولي للحد من الفساد واسترداد الموجودات وتعطيل التدفقات المالية غير المشروعة.

61 - ففي مصر، نُظمت برامج تدريبية لمكافحة الفساد لأكثر من 300 طالب وأستاذ من الجامعات لتزويدهم بالمعارف المتصلة باتخاذ القرارات الأخلاقية ومبادئ النزاهة في العمل.

62 - وفي نيجيريا، ساعدت المنظمة في تنفيذ قانون عائدات الجريمة، وهو ما أدى إلى استرداد موجودات مصادرة تقدر قيمتها بالملايين من دولارات الولايات المتحدة، إلى جانب الجهود الجارية لاستحداث قاعدة بيانات وطنية لاسترداد الموجودات.

63 - وفي جميع أنحاء شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، عززت بشكل كبير شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، التي تدعمها الأمم المتحدة، جهود التعاون عبر الحدود في مجال استرداد الموجودات. ونتيجة لذلك، تم الإبلاغ عن حجز أكثر من 107,7 ملايين دولار ومصادرة 114 مليون دولار، بالإضافة إلى 847 1 قضية جديدة لغسل الأموال.

64 - وفي أمريكا اللاتينية، قدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية في الأرجنتين لتعزيز عمليات استرداد الموجودات في قضايا الجريمة المنظمة، ودعمت هندوراس في صياغة قانون لحماية المبلغين عن المخالفات.

65 - وفي الأردن وتونس والجزائر والعراق ولبنان والمغرب، قدمت المنظمة التوجيه التقني بشأن استرداد الموجودات، وهو ما أدى إلى حجز موجودات مكتسبة بصورة غير مشروعة تقدر قيمتها بأكثر من 6 بلايين دولار.

66 - وفي البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، قدمت المنظمة المساعدة التقنية لوضع استراتيجيات وطنية شاملة لمكافحة الفساد تتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

67 - وتم أيضا توسيع نطاق الجهود لتشمل القطاعات المتخصصة. ففي سري لانكا، تلقت الجهات الفاعلة في مجال العدالة تدريبا على الحوكمة والمعايير الأخلاقية. وفي الصومال، يسرت الأمم المتحدة نظم الدفع الإلكتروني لتعزيز حوكمة قطاع الأمن والحد من مخاطر الفساد. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، عززت أنظمة مكافحة الصيد غير المشروع واستراتيجيات الإنفاذ حماية الأنواع المهددة بالانقراض.

3 - تعزيز سيادة القانون في مجال منع الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحتهما

68 - واصلت الأمم المتحدة دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في مجال منع الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحتهما.

69 - ففي البوسنة والهرسك، نظمت الأمم المتحدة حلقات عمل لتعزيز قدرات الأخصائيين الممارسين على التحقيق في قضايا الهجمات الإرهابية وتمويلها وقضايا غسل الأموال المعقدة ومقاضاة مرتكبيها.

70 - وفي العراق، دعمت المنظمة مقاضاة العائدين من مناطق النزاع وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم بما يتماشى مع حقوق الإنسان، وقدمت المشورة بشأن هيكل أمني جديد لمخيم الأمل. وأنشأت أيضا منتديات في المحافظات المتضررة من داعش لتعزيز الحوار بين قوات مكافحة الإرهاب ومفوضية حقوق الإنسان في العراق.

71 - وفي قيرغيزستان، عززت المنظمة قدرات السلطات على استخدام الاستدلال الجنائي الرقمي بفعالية في تحقيقات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التدريب على جمع المعلومات الرقمية وحفظها بشكل سليم ودعم المختبر الجنائي الرقمي في وزارة العدل.

72 - وفي أوغندا، دعمت الأمم المتحدة اعتماد نهج قائم على المعلومات الاستخبارية وتوجّهه الملاحقات القضائية للتحقيق في جرائم الإرهاب المشتبه بها. وشمل ذلك تقديم المساعدة التقنية للشرطة والمدعين العامين لوضع التوجيهات التشغيلية ووضع خطط التدريب وتعزيز إدارة القضايا.

73 - ودعمت المنظمة أيضا أوزبكستان في تنظيم اجتماعات مجلس الخبراء الإقليمي لوسط آسيا المعني بإعادة تأهيل العائدين وإعادة إدماجهم. وأسهمت هذه المناسبات في تيسير تبادل الممارسات وتحديد التحديات الجارية المتعلقة بمقاضاة الأفراد الذين أعيدوا إلى أوطانهم من مناطق النزاع وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

74 - ونشطت الأمم المتحدة أيضا في تعزيز الرقابة على الحدود في جنوب شرق أوروبا، وهو ما أدى إلى تحسين منع الجريمة الإقليمية العابرة للحدود والجريمة العابرة للحدود الوطنية من خلال تشديد الرقابة على المسافرين والبضائع.

75 - وشملت الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة تدريب ممثلين من أوروبا والمحيط الهادئ على وضع استراتيجيات وسياسات شاملة مراعية للاعتبارات الجنسانية وتتوافق مع حقوق الإنسان، إلى جانب دعم 20 دولة ومنظمة إقليمية في وضع وتنفيذ استراتيجيات لمكافحة الجريمة المنظمة، وهو ما أدى إلى إقرار هذه الاستراتيجيات من جانب كل من السنغال وفنلندا وموزامبيق ومنتدى جزر المحيط الهادئ. ودعمت المنظمة البلدان في منع ومكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وهو ما أدى إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الآراء بين الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية من غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

76 - وقدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية القانونية إلى 27 دولة عضوا من أجل وضع أطر معيارية لبيانات المسافرين لمكافحة الجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم الخطيرة، وهو ما أدى إلى اعتماد تشريعات جديدة في جمهورية مولدوفا وملاوي ونيجيريا.

4 - تعزيز المساءلة

المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي وغيرها من الجرائم الخطيرة

77 - واصلت الأمم المتحدة دعم جهود المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في العديد من البلدان.

78 - ففي بوركينا فاسو، ساعدت المنظمة في تفعيل إطار للتشاور والإنذار المبكر في مجال حقوق الإنسان. وهذا الإطار، الذي أضفي عليه الطابع المؤسسي رسميا من خلال مرسوم، مكلف بمتابعة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها.

79 - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، واصلت الأمم المتحدة دعم المحكمة الجنائية الخاصة التي أصدرت حكمها في ثاني محاكمة نظرت فيها، حيث أدانت أربعة أشخاص بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وحكمت عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين 15 و 20 عاما. وقد انتهى عرض الأدلة في قضيتين إضافيتين في آذار/مارس 2025.

80 - وفي غينيا، دعمت المنظمة جهود المساءلة من خلال رصد المحاكمات والتدريب على حقوق الإنسان، والإدارة القضائية، والحقوق المتصلة بالمحاكمة العادلة، وحماية الضحايا والشهود، والتعامل مع القضايا التي تنطوي على العنف الجنسي والاختفاء القسري والجرائم الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وفي 31 تموز/يوليه 2024، أدانت المحكمة الجنائية في ديكسين ثمانية مسؤولين رفيعي المستوى لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية تتعلق بالمجزرة وعمليات الاغتصاب الجماعي التي وقعت في 28 أيلول/سبتمبر 2009. وفي وقت لاحق، صدر عفو في حق أحد المسؤولين.

81 - وعملت المنظمة بشكل مكثف لدعم آليات المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في ليبيا. وقد نُشر تقرير في آب/أغسطس 2024، تضمن نتائج مفصلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ترهونة وما حولها في الفترة من 2013 إلى 2022[7]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، كشفت المحكمة الجنائية الدولية عن مذكرات توقيف تهم ستة مواطنين ليبيين يزعم أنهم ارتكبوا جرائم حرب في ترهونة.

82 - وفي ما يتعلق بنيكاراغوا، عززت الأمم المتحدة قدرة منظمات المجتمع المدني على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والدعوة إلى المساءلة بشأنها، وهو ما أدى إلى زيادة التعاون مع آليات الأمم المتحدة.

83 - وفي السودان، انخرطت المنظمة في برنامج مشترك للفترة 2025-2026 لتعزيز المساءلة والمساهمة في إنهاء دورات العنف وبناء السلام المستدام. ويعمل البرنامج على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جهود الأمم المتحدة في مجال المساءلة والعدالة الانتقالية، وتعزيز الصلة بين حقوق الإنسان والسلام والتنمية.

84 - وفي أوكرانيا، ساعدت الأمم المتحدة في تعزيز الوحدة المتخصصة في مكتب المدعي العام المعنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وهو ما عزز قدرتها على التحقيق في قضايا العنف الجنسي الواسعة النطاق ومقاضاة مرتكبيها. وقدمت المنظمة الدعم التقني لإصلاح القوانين التي تكفل جبر الضرر عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ومواءمتها مع معايير المساءلة الدولية.

(7) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/ar/documents/country-reports/tarhuna-mass-graves-and-related-human-rights-violations-and-abuses-libya.

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2589 (2021) بشأن المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام

85 - في عام 2024، قُتل 4 جنود من قوات حفظ السلام وأصيب 50 آخرون بجروح نتيجة لأعمال كيدية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدين شخص واحد بتهمة قتل اثنين من حفظة السلام، وأنشأت الأمم المتحدة مختبرا جنائيا للمساعدة في مقاضاة مرتكبي الهجمات ضد أفراد الأمم المتحدة.

86 - وأُتيحت قاعدة بيانات بشأن المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام للدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2589 (2021).

5 - دعم عمليات العدالة الانتقالية الشاملة للجميع

87 - واصلت الأمم المتحدة دعم جهود العدالة الانتقالية في البلدان الخارجة من نزاعات.

88 - ففي كولومبيا، يسرت المنظمة تفاعل الشباب مع النتائج التي توصلت إليها لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، وساعدت الشباب على التفكير في الأسباب الجذرية للنزاع واقتراح مبادرات لبناء السلام. ودعمت المنظمة أيضا الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، بما يكفل مشاركة الضحايا في الإجراءات القانونية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وواصلت الأمم المتحدة دعمها للحكومة والجهاز القضائي الخاص في جهودهما الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الأحكام التصالحية المتوقع صدورها في عام 2025.

89 - وفي غينيا، دعمت الأمم المتحدة عملية إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، وساعدت في صياغة تشريع بشأن تعويض الضحايا عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

90 - وفي ليبيريا، دعمت المنظمة الشركاء الوطنيين في تصميم التدخلات في مجال سيادة القانون والعدالة الانتقالية، وساهمت في إنشاء مكتب لمحكمة جرائم الحرب والجرائم الاقتصادية وفي تعزيز الأطر القانونية لتحقيق العدالة.

91 - وفي جنوب السودان، وبدعم من المنظمة، سُنّت القوانين المنشئة لآليات الحقيقة وجبر الضرر في عام 2024، وذلك وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية السلام.

92 - وفي حوض بحيرة تشاد، دعمت الأمم المتحدة استكمال الدراسة الإقليمية المتعلقة بالعدالة الانتقالية وكذلك وضع مبادئ توجيهية لإطار السياسات العامة، وهو ما يعزز اتباع نهج متماسك للعدالة والمصالحة.

93 - وفي غرب البلقان، عملت المنظمة مع الشركاء الإقليميين لدعم المساءلة عن جرائم الحرب، وتحسين آليات دعم الضحايا، وتعزيز مراعاة المنظور الجنساني، وتعزيز التعاون الإقليمي في التحقيقات في جرائم الحرب. وبدعم من الأمم المتحدة، اعتمد الجبل الأسود أول استراتيجية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، واعتمدت كوسوفو[8] استراتيجية بشأن العدالة الانتقالية، وتلقى أكثر من 230 من المهنيين القانونيين في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكوسوفو تدريبا على التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب.

(8) تُفهم أي إشارة إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

6 - دعم عمليات وضع الدساتير

94 - واصلت المنظمة دعم الدول الأعضاء في تيسير عمليات الإصلاح الدستوري الشاملة للجميع والتشاركية، بما في ذلك في أرمينيا وجنوب السودان والصومال وماليزيا والمكسيك ونيجيريا. وقامت الأمم المتحدة بالدعوة إلى المشاركة السياسية الهادفة للمرأة في عمليات الاستعراض الدستوري الجارية في دول منها الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان وهايتي.

7 - سيادة القانون في المجال البيئي

95 - اضطلعت المنظمة بالعديد من الأنشطة المتعلقة بسيادة القانون في المجال البيئي في الفترة المشمولة بالتقرير. وشمل ذلك تنظيم حلقة دراسية شبكية عن سيادة القانون في المجال البيئي في منطقة البحر الكاريبي في آب/أغسطس 2024 لصالح صانعي السياسات والخبراء القانونيين والقضاة والمجتمع المدني، وإعداد مجموعة أدوات القانون وتغير المناخ[9].

باء - تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي

1 - تدوين الصكوك والأعراف والمعايير والقواعد الدولية وتطويرها

96 - كتطور رئيسي في الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت الجمعية العامة معاهدة جديدة متعددة الأطراف في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024، تُعرف باسم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية؛ تعزيز التعاون الدولي لمكافحة جرائم معينة مرتكبة بواسطة نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتبادل الأدلة في شكل إلكتروني على الجرائم الخطيرة (القرار 243/79). وتعد هذه المعاهدة الجديدة أول اتفاقية بشأن الجريمة السيبرانية تُعتمد على المستوى العالمي. ومن المقرر فتح باب التوقيع والتصديق عليها في هانوي في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

97 - وقد عُقدت المناسبة السنوية للمعاهدات في أيلول/سبتمبر على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، حيث اتخذت 25 دولة ما مجموعه 32 إجراء تعاهديا تغطي مجموعة من المجالات، منها الامتيازات والحصانات، وحقوق الإنسان، والتجارة الدولية والتنمية، والنقل والاتصالات، وقانون البحار، ونزع السلاح، والبيئة.

98 - وعقدت لجنة القانون الدولي دورتها الخامسة والسبعين[10]. ونظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والسبعين (A/79/10) على نحو ما ورد في قرار الجمعية 121/79.

99 - واعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) في دورتها السابعة والخمسين نصوصا تتعلق بإيصالات المخازن، وتسوية المنازعات، وإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (مثلا، المركز الاستشاري المعني بتسوية المنازعات الاستثمارية الدولية)، والتعاقد المؤتمت. واتُخذت تسعة إجراءات تشريعية تتعلق بنصوص الأونسيترال، بما في ذلك حالة انضمام واحدة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة وتصديقٌ واحد عليها.

---

(9) انظر الرابط: https://leap.unep.org/en/knowledge/toolkits/climate.

(10) انظر الرابط: https://legal.un.org/ilc/sessions/75.

100 - وارتفع عدد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى 170 طرفا بتصديق سان مارينو عليها في تموز/يوليه 2024، وارتفع عدد الأطراف في الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من هذه الاتفاقية إلى 153 طرفا. وزاد عدد الأطراف في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه الاتفاقية من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، إلى 94 طرفا بانضمام جزر القمر في أيار/مايو 2025. وارتفع عدد الموقعين على الاتفاق المبرم في إطار الاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام إلى 137 طرفا، في حين بلغ عدد حالات التصديق أو الموافقة أو القبول 51 حالة.

101 - وأسهم الدعم المقدم من المنظمة في انضمام جنوب السودان إلى الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954 واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961، وهو ما عزز الجهود العالمية لدعم الحق في الجنسية. وفي تموز/يوليه، دعمت الأمم المتحدة جامعة الدول العربية في الإصدار الرسمي للإعلان العربي حول الانتماء والهوية القانونية[11]، الذي يهدف إلى تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات تسجيل المواليد، وبالتالي منع انعدام الجنسية لدى الأطفال، وتعزيز حقوق الهوية القانونية، لا سيما بالنسبة للنساء. وفي تموز/يوليه أيضا، اعتمد مجلس أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للسجل المدني والهوية والإحصاءات الحيوية إعلان ساو باولو[12]، الذي يحدد التدابير الرئيسية لدعم الحق في الهوية القانونية ومنع انعدام الجنسية. وعلاوة على ذلك، اعتمدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعلان كارتاخينا+40: إعلان وخطة عمل شيلي 2024-2034[13]، وهي خريطة طريق تركز على تبسيط إجراءات التجنس واستعادة الجنسية، وهو ما أسهم في وضع إجراءات ميسرة لتحديد حالات انعدام الجنسية وإزالة العوائق التي تحول دون تسجيل المواليد.

102 - وبدأت المنظمة الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع فريق خبراء حكومي دولي مفتوح العضوية لتقييم تطبيق وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فيما يتعلق بالجرائم التي تضر بالبيئة[14]، وتحديد أي ثغرات محتملة في الإطار القانوني الدولي لمكافحة هذه الجرائم، والنظر في سبل سد تلك الثغرات، بما في ذلك إمكانية وضع بروتوكول إضافي للاتفاقية وجدواه ومزاياه.

2 - تعزيز الصكوك والأعراف والمعايير والقواعد الدولية

103 - تشكل أنشطة المساعدة التقنية أساس عمل المنظمة في تعزيز الصكوك والأعراف والمعايير والقواعد الدولية.

104 - ففي مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، تعاونت الأمم المتحدة مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية في أنشطة بناء القدرات والتوعية وغيرها من الأنشطة (انظر A/80/70)[15]، بما في ذلك لتعزيز فهم

(11) انظر الرابط: www.refworld.org/legal/resolution/las/2023/en/120608.

(12) انظر الرابط: www.refworld.org/es/pol/inforreg/regorg/2024/es/149197?prevPage=/es/node/149197.

(13) انظر الرابط: www.acnur.org/sites/default/files/2024-12/Chile_Declaration_and_Plan_of_Action_ENG.pdf.

(14) انظر الرابط: www.unodc.org/unodc/en/treaties/CTOC/CAE_IEG_2025.html.

(15) انظر الرابط: https://www.un.org/bbnjagreement/ar/capacity-building-and-technical-assistance/overview.

أفضل للاتفاق المُبرم بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، والإعداد لبدء نفاذه.

105 - واستمرت الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، بما في ذلك برامجه التدريبية ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، وهي مورد تعليمي متاح مجانا على شبكة الإنترنت، في كفالة الحصول على تدريب عالي الجودة. ونُظمت أربعة برامج تدريبية في مجال القانون الدولي لفائدة البلدان النامية أو البلدان ذات الاقتصادات الناشئة، وهي: برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي ودوراتُ الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

106 - وواصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة للدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بناء على طلبها، في تنفيذ إصلاحات القانون استنادا إلى نصوص الأونسيترال. وركزت الجهود على تعزيز بيئة قانونية للاقتصاد الرقمي وتسوية المنازعات التجارية عبر الحدود، بما في ذلك المنازعات بين المستثمرين والدول، ودعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وساعدت سلسلة "أيام الأونسيترال" التي عُقدت في مختلف المناطق في نشر أعمال اللجنة.

107 - ومن أجل النهوض بتنفيذ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وضعت الأمم المتحدة دليلا تدريبيا شاملا[16]. وتؤكد الوثيقة، من بين أمور أخرى، على الحاجة إلى تحقيق التصديق العالمي على الاتفاقية، وتدعو إلى تعزيز التعاون العالمي وآليات الاستجابة.

108 - وفي عام 2024، شاركت الأمم المتحدة، بصفتها أمانة آلية المتابعة الدائمة لإعلان المجموعة الخماسية لبلدان منطقة الساحل بشأن مكافحة النزعات الأصولية والتطرف العنيف في منطقة الساحل (إعلان نيامي)، في تنظيم المؤتمر الرابع الرفيع المستوى المعني بإعلان نيامي في روما فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وقد شارك أكثر من 100 مندوب من البلدان المصدقة والمنظمات الإقليمية والدولية في هذه المناسبة وتبادلوا الآراء بشأن التقدم المحرز في مختلف ركائز الإعلان.

109 - وشجعت الأمم المتحدة على الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، وتنفيذها بفعالية. وقدمت المساعدة التشريعية إلى ست دول لمواءمة تشريعاتها الخاصة بمكافحة الإرهاب مع أطر مكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، ونظمت حلقات عمل في سورينام وموزامبيق، ودورات تدريبية في طاجيكستان وكمبوديا، بغية تعزيز الامتثال للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وكنتيجة مباشرة لعمل المنظمة، أصبحت إكوادور وسيشيل وموزامبيق أطرافا في الاتفاقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأصدرت المنظمة أيضا مواد لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال مكافحة الإرهاب بما يتماشى مع نهجي حقوق الإنسان وسيادة القانون، وشمل ذلك المبادئ التوجيهية غير الملزمة للدول الأعضاء بشأن منع وكشف وتعطيل استخدام التكنولوجيات المالية الجديدة والناشئة في أغراض إرهابية (S/2025/22، المرفق)، و "الاتجاهات المتطورة

(16) انظر الرابط: www.un.org/sites/un2.un.org/files/training_manual_on_the_genocide_convention_nov2024.pdf.

في تمويل أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب"[17]، و "تحديات إدارة الأسلحة في سياق الإرهاب ومكافحة الإرهاب في أفريقيا"[18].

110 - وواصلت الأمم المتحدة دعم تطوير الاتفاقية الإيبيرية الأمريكية بشأن الوصول إلى العدالة، بسبل منها تنظيم الحوارات المواضيعية مع أكثر من 500 2 مشارك، وإجراء دراسة استقصائية للشباب بشأن الوصول إلى العدالة، وعقد المنتديات الوطنية والاجتماعات الإقليمية.

111 - ووضعت الأمم المتحدة أيضا مبادئ توجيهية لدعم الدول الأعضاء في تحديد المخاطر المرتبطة بجمع ومعالجة البيانات الشخصية والتدابير المحتملة للتخفيف من حدة هذه التحديات في سياق مكافحة الإرهاب.

3 - المحاكم والهيئات القضائية الدولية والمختلطة

محكمة العدل الدولية

112 - حافظت محكمة العدل الدولية على مستوى عال من النشاط القضائي. فقد أصدرت المحكمة أحكاما بشأن الأسس الموضوعية في قضية *غابون/غينيا الاستوائية* وبشأن الدفوع الابتدائية في قضية *أرمينيا ضد أذربيجان* وقضية *أذربيجان ضد أرمينيا*. وأصدرت فتوى بشأن *"الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"*.

113 - وعقدت المحكمة جلسات استماع علنية في إجراءات الإفتاء في مسألتي *"التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ"* و *"التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفيما يتعلق بها"*. وقد قدم الأمين العام بيانا خطيا وبيانا شفويا في إجراءات الإفتاء بشأن المسألة الأخيرة.

114 - وحتى 30 حزيران/يونيه 2025، كانت هناك 26 قضية لا تزال قيد نظر المحكمة.

محاكم قانون البحار

115 - نظرت المحكمة الدولية لقانون البحار في المسائل الإجرائية في قضيتين: قضية *السفينة "هيرويك إيدون" (رقم 2) (جزر مارشال/غينيا الاستوائية)* وقضية *"زينغ هي" (لكسمبرغ ضد المكسيك)*.

116 - ونُظر أيضا في مسائل متصلة بقانون البحار من قِبَل هيئتَيْ التحكيم المنشأتين بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار: *المنازعة المتعلقة باحتجاز سفن تابعة للبحرية الأوكرانية ومجندين أوكرانيين (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)*، *والمنازعة المتعلقة بحقوق الدول الساحلية في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)*.

---

(17) انظر الرابط: www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/cted_trends_tracker_evolving_trends_in_the_financing_of_foreign_terrorist_fighters_activity_2014_-_2024.pdf.

(18) انظر الرابط: www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/cted_analytical_brief_weapons_management_challenges_in_the_context_of_terrorism_and_counter-terrorism_in_africa.pdf.

المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الدولية

117 - واصلت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين إنجاز المهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك تنفيذ العقوبات، وحماية الضحايا والشهود، ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية، وإدارة المحفوظات. ووافقت دائرة الاستئناف على طلب إعادة النظر الذي تقدم به جيرار نتاكيروتيمانا ضد إدانته بالمساعدة والتحريض على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولكنها خلصت إلى أنه لم يقدم واقعة جديدة تفيد بأن أحد الشهود قد سحب بصدق شهادته.

118 - وواصلت الدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا تنفيذ مهامها المتبقية وكفالة الحفاظ على إرث المحكمة، بسبل منها مواصلة رفع السرية عن الوثائق وافتتاح مركز للموارد وإطلاق نسخة تجريبية من الموقع الشبكي لإرث المحكمة.

119 - وواصلت محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية رصدَ إنفاذ الأحكام الصادرة في حق الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الخاصة لسيراليون، وتوفيرَ الدعم للشهود المشمولين بالحماية، ومعالجة طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية.

120 - وواصلت الأمم المتحدة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا لاتفاق العلاقة المتبادلة. وأصبحت أوكرانيا الدولة الطرف الـ 125 في نظام روما الأساسي في 1 كانون الثاني/يناير 2025. وفي 12 أيار/مايو 2025، تلقى قلم المحكمة إعلانا بشأن قبول ليبيا بولاية المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المزعومة في أراضيها في الفترة بين عامي 2011 و 2027.

آليات المساءلة الدولية الأخرى

121 - واصلت الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 جهودَها من أجل الإسهام في عملية المساءلة ودعم عمل الولايات القضائية التي تحقق في الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، على النحو المبين في تقريرها السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (A/79/799). وقد قدمت الآلية حتى الآن الدعم في أكثر من 300 تحقيق وطني.

122 - وأنهى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ولايته في 17 أيلول/سبتمبر 2024 عملا بقرار مجلس الأمن 2697 (2023). وإجمالا، أنتج فريق التحقيق 21 تقييما للحالات وتقريرا تحليليا على نطاق مسارات التحقيق التي اتبعها. وحتى أيلول/سبتمبر 2024، أفضت 19 قضية في دول ثالثة، بدعم من فريق التحقيق، إلى إصدار لوائح اتهام، أسفرت 15 منها عن إدانات.

123 - وكما هو مبين في التقرير السنوي لآلية التحقيق المستقلة لميانمار (A/HRC/57/18)، أحرزت الآلية تقدما مهما في مختلف تحقيقاتها، بما في ذلك في الجرائم التي ارتكبت في أعقاب استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير 2021. وواصلت الآلية تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية وسلطات التحقيق الوطنية والدول الأطراف في قضية *غامبيا ضد ميانمار* المعروضة على محكمة العدل الدولية.

124 - وتدعم الأمم المتحدة 13 آلية تحقيق ومساءلة في مجال حقوق الإنسان بتكليف من مجلس حقوق الإنسان[19]. وانطلقت التحقيقات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير 2025 بعد تدهور حالة حقوق الإنسان هناك. ويجري تبادل المعلومات والأدلة والنتائج التي تتوصل إليها هذه الآليات مع المحاكم الوطنية والدولية للتمكين من المقاضاة وغيرها من تدابير المساءلة في حق مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والجرائم الدولية.

125 - واستجابة لتوصية الجمعية العامة في القرار دإط-5/11، وحتى شباط/فبراير 2025، انضمت 43 دولة والاتحاد الأوروبي إلى سجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وفي كانون الثاني/يناير 2025، بدأ السجل في قبول المطالبات المتعلقة بوفاة أفراد الأسرة المباشرين لمقدمي المطالبات.

جيم - تعزيز إقامة العدل داخل المنظمة

126 - بُني النظام الداخلي لإقامة العدل بحيث يضمن احترام سيادة القانون داخل المنظمة وفيما يتعلق بموظفيها. وفي 30 حزيران/يونيه 2025، كانت محكمة الأمم المتحدة للمنازعات قد أصدرت 629 2 حكما، وكانت محكمة الأمم المتحدة للاستئناف قد أصدرت 547 1 حكما.

ثالثا - التنسيق والاتساق في المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون

127 - الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون هو منبر رفيع المستوى ترأسه نائبة الأمين العام ويحدد التوجيه الاستراتيجي لأنشطة المنظمة في مجال سيادة القانون. وقد أنشأ الأمين العام هذا الفريق في عام 2006 عملا بقراري الجمعية العامة 1/60 و 39/61. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق تنفيذ رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون[20].

128 - وجهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون هي آلية مشتركة للأمم المتحدة تم تشكيلها في عام 2012 لتنسيق تقديم المساعدة في مجال سيادة القانون بكفاءة وفعالية على الصعيدين القطري والدولي. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت جهة التنسيق العالمية جهودها لتوفير الخبرة والتمويل الأولي للمبادرات المشتركة، ولكفالة تكامل المساعدة المقدمة في مجال سيادة القانون على نطاق الأمم المتحدة.

129 - وبالإضافة إلى هذه الترتيبات الشاملة، واصلت المنظمة تنسيقها وتعاونها في مجالات مواضيعية محددة، بوسائل منها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بضبط الأمن، واتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وفرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الفساد، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة التمييز في القانون، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،

(19) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/co-is.

(20) انظر الرابط: https://www.un.org/ruleoflaw/ar/what-is-the-rule-of-law.

وفرقة العمل المشـتركة بين الوكالات المعنية بإصـلاح قطاع الأمن، والفريق العامل المشـترك بين الوكالات المعني بمخيم الهول، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعدالة الانتقالية.

رابعا – ملاحظات ختامية

130 – تعتبر سيادة القانون الركيزة الأساسية لتعددية الأطراف وأساس المجتمعات العادلة والمسالمة. ومن خلال كفالة تطبيق المعاهدات والأعراف والمعايير والاتفاقات الدولية على نحو متسق ومتساو، تساعد سيادة القانون على الصـعيد الدولي على تعزيز الثقة بين الدول. أما على المستوى الوطني، فهي تزيد من الثقة في هياكل الحوكمة الوطنية من خلال المساعدة في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.

131 – ولا يتناول هذا التقرير سوى عينة صـغيرة من برامج المساعدة التي أنجزتها منظومة الأمم المتحدة، حسـب الولاية أو الطلب، تماشـيا مع التزامها الثابت بتعزيز سـيادة القانون على الصـعيد العالمي. ومع ذلك فإنه مثال قوي على التأثيرات التي يمكن أن تحدثها هذه البرامج كعوامل مسرّعة في سياق تنفيذ خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030 وتنفيذ ميثاق المســـتقبل، بما في ذلك تعزيز الســـلام والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان.